• العدد السادس والتسعون بعد المائة ، أبريل ٢٠١٤ •

السياسة الدولية

www.siyassa.org.eg

حقبة روحانى

حدود التغير فى السياسة الخارجية الإيرانية (ملف العدد)

- أحداث القرم والحرب الباردة الجديدة (افتتاحية العدد) ..... أبو بكر الدسوقى
- مستقبل العلاقات المصرية - الروسية فى عالم متغير ..... (ندوة العدد)

أ/ أحمد السيد النجار، السفير/ سيرجى كربتشينكو ، اللواء/ سامح سيف اليزل
السفيرة/ هويدا عصام عبد الرحمن ، د. نورهان الشيخ

- الأمن القومى المصرى عقب ثورة ٣٠ يونيو ..... د. عبد المنعم المشاط
- صنع السياسة الأمريكية تجاه مصر ٢٠١١-٢٠١٣ ..... د. منار الشوربجى

- استراتيجية "عقد اللؤلؤ" لتأمين ممرات الطاقة الصينية ..... د. عبد القادر دندن
- آفاق التحولات فى فضاء الطاقة عالميا ..... د. محمد مصطفى الخياط

- معضلات "الدولة القائد" إقليميا وعالميا ..... د. دلال محمود السيد
- امتداد الشافيزية فى فنزويلا ..... أمل مختار
- اتحاد دول الخليج العربية .. آفاق المستقبل (ملحق خاص) ..... د. معتز سلامة

١٩٦

مع العدد

ملحق "اتجاهات نظرية"
عوامل تعثر البناء القيادى فى مراحل ما بعد التغيير
د. خالد حنفى (محرر)

ملحق "تحولات استراتيجية"
تأثير التطورات فى مجال الطاقة فى النظام الدولى
مالك عونى (محرر)

السنة الخمسون
أبريل ٢٠١٤

١٩٦

الأهرام

رقم الإيداع المحلى ٢٠١١/١٨٠١١
الترقيم الدولى ٨٢٠٧ - ١١١٠

المحتويات

● الافتتاحية:

٦ **آحداث "القرم" والحرب الباردة الجديدة** ..... **أبوبكر الدسوقى**

● الدراسات:

١٠ **مداخل متشابكة:** صنع السياسة الأمريكية تجاه مصر ٢٠١١-٢٠١٣ ..... **د. منار الشوربجى**

٢٢ **التطويق المائى:** تأثيرات التحرك الإسرائيلى فى حوض النيل ..... **نورا ماهر**

٣٤ **استراتيجيات متعثرة:** القوى الكبرى ومعضلة الأمن فى شمال إفريقيا ..... **د. عصام محمد عبدالشافى**

● المقالات:

٤٩ **اقتراب متكامل:** الأمن القومى المصرى عقب ثورة "٣٠ يونيو" ..... **د. عبدالمنعم المشاط**

٥٤ **استعادة الزخم:** مستقبل إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ..... **مينا رزق**

● ملف العدد: "حقبة روحانى" .. حدود التغير فى السياسة الخارجية الإيرانية

٦٠ **إشراف وتقديم:** إيران .. التغيير فى ظل عباءة النظام ..... **محمد عباس ناجى**

٦٢ **تكيف مرحلى:** إعادة تعريف المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية..... **د. محمد السعيد عبدالمؤمن**

٦٤ **خريطة معقدة:** الصراع الإقليمى بين إيران وتركيا وإسرائيل ..... **د. محمد السعيد إدريس**

٧٢ **معوقات التغيير:** السياسة الإيرانية تجاه الأزمة السورية ..... **على حسين باكير**

٧٦ **شبكة معقدة:** موقع الفاعلين من غير الدول فى السياسة الإيرانية ..... **محمد جمعة**

٨٠ **معضلة متجددة:** أمن الخليج فى الرؤية الإيرانية ..... **د. أشرف كشك**

٨٤ **التصعيد والاحتواء:** السياسات الإيرانية تجاه باكستان وأفغانستان ..... **د. مدحت حماد**

٨٨ **الصراع المقيد:** الشرق الأوسط فى التفاعلات الإيرانية - الأمريكية ..... **د. أمل حمادة**

٩٢ **تحالف محسوب:** محددات التوافق بين إيران وروسيا ..... **د. نورهان الشيخ**

٩٦ **مسارات متعددة:** هل يمكن تسوية الملف النووى الإيرانى؟ ..... **أشرف عبدالعزيز**

١٠٠ **التعايش:** أدوات الاقتصاد الإيرانى فى مواجهة العقوبات ..... **أحمد خليل الضبع**

١٠٤ **● ندوة "السياسة الدولية": شراكة استراتيجية .. مستقبل العلاقات المصرية - الروسية فى عالم متغير**

١٩٦

السنة الخمسون
العدد السادس والتسعون بعد المائة
أبريل ٢٠١٤

• تقارير:

١١٢ تقديم: سياسة "الأمر الواقع" ..... سامح راشد
١١٤ **الإرادة الغائبة:** آفاق تسوية الأزمة السورية بعد جنيف -٢ ..... صافيناز محمد أحمد
١١٨ **تفاهمات مرحلية:** لبنان ما بعد تشكيل حكومة جديدة ..... أحمد طاهر
١٢٢ **تهديد جيوستراتيجي:** حسابات القطب الروسي في الأزمة الأوكرانية ..... باسم راشد
١٢٦ **خيارات محدودة:** أبعاد الموقف الغربي من أزمة أوكرانيا ..... مريم الباسوسي
١٣٠ **حافز "الغاز":** هل الأزمة القبرصية على طريق الحل؟ ..... أحمد دياب
١٣٤ **أبعاد متداخلة:** جذور وآفاق الصراع في إفريقيا الوسطى ..... أميرة عبدالحليم
١٣٨ **امتداد الشافيزية:** أسباب وأصداء الاضطرابات في فنزويلا ..... أمل مختار

• قسم خاص: الصين بين الاقتصاد والطاقة ..... إشراف: د. أحمد قنديل

١٤٤ هل تنجح جهود الإصلاح الاقتصادي في الصين؟ ..... نزيرة الأفندي
١٤٨ النفط وعلاقات الصين مع دول الجوار ..... مدحت أيوب
١٥٢ استراتيجية "عقد اللؤلؤ" لتأمين ممرات الطاقة الصينية ..... د. عبدالقادر دندن
١٦٠ تقييم منتدى التعاون العربي – الصيني في عشرة أعوام ..... د. جعفر كرار أحمد

• مكتبة السياسة الدولية

١٧٢ تقديم: عام رابع: إخفاقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي ..... عمرو عبدالعاطي

مؤلفات أجنبية، مؤلفات عربية، مؤتمرات دولية

• ملحق "اتجاهات نظرية":

أزمة القيادة: عوامل تعثر البناء القيادي في مراحل ما بعد التغيير ..... (المحرر) د. خالد حنفي
محمد بسيوني عبدالحليم، د. داليا رشدي، د. دلال محمود السيد
نوران شفيق، عبير ربيع يونس، محمد عز العرب

• ملحق "تحولات استراتيجية":

تأثير التطورات في مجال الطاقة في النظام الدولي ..... (المحرر) مالك عوني
د. محمد مصطفى الخياط، د. نورهان الشيخ، د. أحمد قنديل
د. خديجة عرفة محمد، عمرو عبدالعاطي

• ملحق "اتحاد دول الخليج العربية .. الفكرة والمستقبل" ..... (المحرر) د. معتز سلامة

٨ تحالف محسوب:

محددات التوافق بين إيران وروسيا

د. نورهان الشيخ *

على مدى ربع قرن، شهدت العلاقات الروسية – الإيرانية تطورا ملحوظا ونموا مطردا، وذلك منذ زيارة هاشمى رفسنجانى، رئيس مجلس الشورى الإيرانى (آنذاك)، إلى موسكو عام ١٩٨٩، والتى أنهت التوتر بين البلدين، وأطلقت التعاون بينهما فى المجالات الاستراتيجية. وجاءت النقلة الثانية فى العلاقات الروسية – الإيرانية مع زيارة الرئيس الإيرانى الأسبق، محمد خاتمى، إلى موسكو فى مارس ٢٠٠١، والتى أعادت صياغة العلاقات بينهما على أسس ثابتة، ووضعت الأطر القانونية والاتفاقات التى تكفل النمو المطرد فى التعاون بينهما فى مختلف المجالات. فى حين نجحت زيارة الرئيس الروسى، فلاديمير بوتين، إلى طهران فى ١٦ أكتوبر ٢٠٠٧، والتى كانت الأولى منذ ٦٤ عاما، والثانية لزعيم روسى بعد جوزيف ستالين، فى الانتقال بالعلاقات الروسية – الإيرانية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية فى مختلف المجالات. ويمكن تحديد ثلاثة محاور أساسية للشراكة الاستراتيجية المتنامية بين روسيا وإيران، وهى: الطاقة، والسلاح، والقضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

١- التعاون الاستراتيجى فى مجال الطاقة:

تعد روسيا هى الطرف المعنى أساسا بالملف النووى الإيرانى لكونها الشريك الأساسى لإيران، ومصدر تزويدها بالتكنولوجيا النووية، وذلك منذ أن وقع البلدان اتفاقيتين عام ١٩٩٢ للتعاون فى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وبناء محطة بوشهر النووية (جنوب إيران) لإنتاج الطاقة الكهربائية. وعقب الانتهاء من محطة بوشهر وافتتاحها فى ١٢ سبتمبر ٢٠١١، بحضور وزير الخارجية الإيرانى (آنذاك)، على أكبر صالحى، ووزير الطاقة الروسى، سيرجى شماتكو، تم التوصل إلى اتفاق مبدئى بين البلدين لبناء مفاعل آخر فى محطة بوشهر النووية، وذلك بعد توقيع اتفاق جنيف المرحلى بين إيران ومجموعة (٥+١) فى ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣، والذى مثل إحدى النتائج الإيجابية التى فرضتها السياسة الجديدة التى تبنتها إيران، بعد وصول الدكتور حسن روحانى إلى رئاسة الجمهورية، حيث يقضى بتخفيف العقوبات المفروضة على إيران، وعدم إصدار قرارات بعقوبات جديدة ضدها، مقابل قيام إيران بتقليص حجم تخصيبها لليورانيوم إلى نسبة لا تتجاوز ٥٪، وتحييد الكمية التى تمتلكها من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠٪ خلال ٦ أشهر.

ولقد أصبح الملف النووى الإيرانى من أكثر القضايا تعقيدا وإثارة للجدل على الصعيدين الإقليمى والدولى. فمن ناحية، تصر إيران على حقها – غير المشروط- فى امتلاك دورة الوقود النووى كاملة، وإتمام إعداد برنامج تخصيب اليورانيوم، فى حين ترفض الولايات المتحدة هذا بشكل قاطع، حتى لا تمتلك إيران "القدرة" على إنتاج قنبلة نووية فى المستقبل. وفى خضم الهجوم العنيف على طهران من جانب الولايات المتحدة، يؤيدها الاتحاد الأوروبى وإسرائيل، يتفرد الموقف الروسى بكونه الأكثر تعاطفا مع إيران وتفهما لموقفها فى تحد واضح للإرادة الأمريكية، ولكل ما تمارسه الولايات المتحدة من ضغوط عليها، بما فى ذلك فرض العقوبات على الشركات الروسية المتعاونة مع إيران.

ورغم موافقة روسيا على قرارات مجلس الأمن الدولى بفرض عقوبات دولية على طهران لوقف تخصيب اليورانيوم، فإن هذا لم يكن عدولا عن موقفها الداعم لإيران. فالموقف الروسى من قضية الملف النووى الإيرانى يتلخص فى بعدين أساسيين متوازيين تنتهجهما وتؤكدهما السياسة الروسية، أولهما: تأييد حق إيران فى امتلاك تكنولوجيا نووية للاستخدامات السلمية فقط. آخرهما: رفض امتلاك إيران أسلحة نووية، أو تحويل برنامجها النووى السلمى للاستخدام العسكرى، ويعد هذا خطا أحمر لا يجوز لإيران تجاوزه من وجهة النظر الروسية، الأمر الذى دفع موسكو

(*) أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

إلى تأييد فرض عقوبات رادعة على إيران. فعلى حين تتعاون روسيا مع إيران فى بناء محطة بوشهر النووية لتوليد الطاقة الكهربائية، وتدافع عن حق إيران فى ذلك، فإنها تقبل بفرض عقوبات على إيران لردعها عن المضى قدما فى تطوير قدراتها فى مجال تخصيب اليورانيوم، والتى قد تؤهلها مستقبلا لإنتاج سلاح نووى. ويحكم الموقف الروسى فى الحالتين مصالحها، والأمور المتعلقة بالأمن القومى الروسى.

فروسيا ترفض أى خطوة من جانب إيران تؤهلها فى المستقبل لامتلاك سلاح نووى. ويمكن فى هذا السياق تفسير اقتراح موسكو تخصيب اليورانيوم الخاص بمفاعل بوشهر فى روسيا، حتى تضمن استمرار سيطرتها على مسار البرنامج النووى الإيرانى، وعدم خروجه عن مساره السلمى. ذلك أنه لو استطاعت إيران تخصيب اليورانيوم بنسبة ٩٠٪، فسوف تكون قادرة على صنع قنبلة نووية، وهو الاقتراح الذى رفضته إيران التى تصر على حقها فى امتلاك دورة الوقود النووى كاملة، ضمانا لاستمرار الحصول عليه، والتحلل من أى قيود روسية، أو مغالاة فى سعر التكلفة بعد ذلك، أو اختراق برنامجها النووى وتدميره من جانب دول أخرى، لاسيما إسرائيل. وهنا، يكمن جوهر الخلاف الروسى - الإيرانى، والباعث الأساسى لروسيا لقبول فرض عقوبات على إيران.

وتأتى معارضة موسكو هذه اتساقا مع توجهها الثابت فيما يتعلق بمنع الانتشار النووى منذ العهد السوفيتى. فقد كانت روسيا دوما ضد انتشار التكنولوجيا النووية العسكرية، ولم يحدث أن قام الاتحاد السوفيتى بدعم أى من حلفائه فى شرق أوروبا أو غيرها لتطوير قدرات عسكرية نووية، وذلك خلافا للولايات المتحدة. بل إن امتلاك الصين للسلاح النووى عام ١٩٦٤ كان عاملا أساسيا فى دفع الاتحاد السوفيتى لتوقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT) عام ١٩٦٨ مع الولايات المتحدة وبريطانيا. يضاف إلى هذا أن روسيا ترى فى امتلاك إيران سلاحا نوويا تهديدا مباشرا لمصالحها وأمنها القومى،لكون إيران دولة قريبة جغرافيا من روسيا، وتتقاطع مصالح ونفوذ الدولتين فى العديد من القضايا والمناطق، خاصة منطقتى آسيا الوسطى والقوقاز ذواتى الأهمية الحيوية والاستراتيجية لروسيا.

إن روسيا، خلافا للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، تميز بين سلمية البرنامج النووى الإيرانى فى الحاضر، وهو ما تقبله روسيا، وما قد يتطور إليه فى المستقبل، إذا ما قررت إيران تحويل قدراتها النووية للاستخدام العسكرى، وهو ما تحاول روسيا منعه والحيلولة دونه. فروسيا تريد إيران قوية، ولكن ليس إلى الحد الذى يهدد روسيا ذاتها.

وإلى جانب الطاقة النووية، يشهد التعاون والتنسيق بين البلدين تفعيلا ملحوظا فى مجال النفط والغاز بهدف الحفاظ على استقرار السوق النفطية، وضمان حد أدنى لأسعار النفط، وذلك من خلال التحكم فى حجم الإنتاج، خاصة أن روسيا تشارك فى اجتماعات منظمة "أوبك" كمراقب، هذا إلى جانب الاستثمارات المشتركة والتعاون المشترك لتطوير صناعة النفط الإيرانية. فقد اتفقت شركة "غازبروم" الروسية مع السلطات الإيرانية حول إسهامها فى استخراج الغاز الطبيعى، والتنقيب عن النفط فى حقول "فارس الجنوبى". وتسهم شركة "غازبروم" منذ عام ١٩٩٧ فى مشروع التنقيب عن النفط فى صفين من هذا الحقل. ويعد حقل "فارس الجنوبى" واحدا من حقول الغاز الطبيعى الكبيرة فى العالم. كما وقعت شركة "غازبروم" الروسية ووزارة النفط الإيرانية فى ١٣ يوليو ٢٠٠٨ مذكرة تفاهم لتطوير التعاون المشترك فى مجالى النفط والغاز، واتفق الطرفان على تشكيل مؤسسة مشتركة للتنقيب، واستغلال الحقول النفطية، ومكامن الغاز، وتوريد الغاز الروسى إلى المناطق الشمالية من إيران بعد توقيع عقود طويلة الأمد فى هذا المجال. واتفق البلدان أيضا على مشاركة شركة "غازبروم" الروسية فى تنفيذ مشروع بناء خط أنابيب الغاز "إيران-باكستان-الهند".

٢- إيران .. سوق رئيسى للسلاح الروسى:

تعد إيران سوقا رئيسيا للسلاح بالنسبة لروسيا، منذ بدء التعاون العسكرى بين البلدين عام ١٩٨٩، حيث تؤكد روسيا حق إيران فى تعزيز قدراتها الدفاعية. وفى ديسمبر ٢٠٠٠، قام وزير الدفاع الروسى، إيجور سيرجييف، بزيارة إلى إيران، هى الأولى من نوعها منذ الثورة الإسلامية. ورغم الهجوم الذى شنته الولايات المتحدة، والانتقادات الحادة التى وجهتها لموسكو، فإن هذا لم يثن روسيا عن عزمها المضى قدما فى التعاون العسكرى مع إيران، وتزويدها بمنظومات دفاعية متقدمة. ويتضمن التعاون توريد أنواع حديثة من الدبابات، والغواصات، والمقاتلات، ومنظومات الدفاعات المضادة للأهداف الجوية بعيدة المدى إلى إيران، إضافة إلى تحديث ما بحوزتها من أسلحة سوفيتية الصنع، وتدريب العسكريين الإيرانيين فى الأكاديميات الروسية. ولم يؤثر تجميد روسيا صفقة بيع صواريخ "إس ٣٠٠" أرض جو لإيران، بضغوط غربية، عام ٢٠١٠، وإقامة إيران دعوى تحكيم دولى للمطالبة بتعويض قيمته أربعة مليارات دولار فى جنيف ضد روسيا، فى التعاون بين البلدين، وإتمام غيرها من الصفقات. فقد أبدت طهران تفهما لحجم الضغوط التى تعرضت لها روسيا آنذاك لتجميد الصفقة.

ويمكن تفسير النمو المطرد فى التعاون العسكرى بين البلدين فى ضوء مجموعة من الأمور، أهمها رغبة روسيا فى استعادة مكانتها فى سوق السلاح، وزيادة حصتها فى هذا السوق، وذلك بالنظر إلى ما تمثله عائدات تجارة السلاح من مورد لا غنى عنه بالنسبة لروسيا، فضلا عن إدراك إيران أن روسيا تعد المصدر الأساسى المتاح أمامها للحصول على الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية، فى ظل الحظر المفروض عليها من الولايات المتحدة وأوروبا.

وتؤكد روسيا دوما أن تعاونها العسكرى مع إيران ليس موجها ضد أى طرف ثالث، وأنه لتعزيز القدرات الدفاعية لإيران، وأن روسيا تساعد إيران فى تحديث آليتها العسكرية لمواجهة التهديدات المختلفة التى تتعرض لها، هذا فضلا عن أن إيران لا تتصدر قائمة الدول الأكثر إنفاقا على مشتريات الأسلحة فى المنطقة. إذ إنه وفقا للتقارير الأمريكية ذاتها، فإن حجم مشتريات إيران من الأسلحة أقل من مشتريات إسرائيل، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية.

يضاف إلى ما سبق التعاون الاستخباراتى والأمنى بين موسكو وطهران. فروسيا، خلافا للولايات المتحدة وأوروبا، لا ترى فى إيران راعيا للإرهاب. وقد استطاع بوتين بذكاء أن يربط ما يجرى فى الشيشان بظاهرة الإرهاب، ويحظى بتفهم الدول الإسلامية، ومنها إيران، للموقف الروسى من القضية الشيشانية، والذى يرفض تماما إجراء أى مباحثات مع القادة الشيشانيين المنشقين الذين يعدهم الكرملين "إرهابيين" يتعين القضاء عليهم.

٣- تحالفات إقليمية فى آسيا الوسطى والقوقاز:

أدى التقارب الجغرافى بين روسيا وإيران إلى تقاطع المصالح والاهتمامات فى عدد من القضايا الإقليمية المهمة للطرفين فى منطقتى آسيا الوسطى والقوقاز. وقد استطاع الطرفان تطوير التفاهم والتعاون بينهما، بالتركيز على نقاط التوافق والحلول الوسط. وكان للتفاهم بين روسيا وإيران دور بارز فى تحقيق الاستقرار فى عدد من القضايا الإقليمية المهمة، من أبرزها إنهاء الحرب الأهلية الطاجيكية التى اندلعت فى طاجيكستان عام ١٩٩٢ عقب تفكك الاتحاد السوفيتى، والتوصل إلى اتفاقية عامة للسلام والوفاق الوطنى، وقعت بموسكو فى يونيو ١٩٩٧ بوساطة مشتركة من البلدين.

وهناك عدد من الأطر الإقليمية التى تجمع البلدين فى محيطيهما الآسيوى، وتتيح مجالا واسعا للحوار المباشر بينهما حول القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، أهمها منظمة "شنجهاى" التى تضم روسيا، والصين، وكازاخستان، وقرغيزستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان كأعضاء، وتشارك إيران فى اجتماعاتها كمراقب. وتعد المنظمة منتدى للتعاون والتنسيق الأمنى بين روسيا وإيران، إلى جانب الدول الأخرى الأعضاء والمراقبين، وذلك حول عدد من التهديدات والتحديات الأمنية المشتركة، وفى مقدمتها: الإرهاب، وتجارة المخدرات، وتهريب الأسلحة والذخائر والمتفجرات، والجريمة المنظمة. وتعقد المنظمة اجتماعات دورية على مستوى وزراء الخارجية ومستوى القمة. كما تقوم بتنظيم تدريبات على مكافحة الإرهاب على غرار مناورات "مهمة السلام" التى أجريت لأول مرة فى عام ٢٠٠٧، وتم الاتفاق على إجرائها مرة واحدة كل عامين.

أيضا، توجد منظمة التعاون الاقتصادى لمنطقة بحر قزوين. فرغم استمرار الخلاف حول تحديد الوضع القانونى لبحر قزوين، وتقاسم ثرواته التى لم تعد تقتصر على الصيد، وإنما امتدت لتشمل مخزونا هائلا من النفط والغاز الطبيعى، يعد الثانى عالميا بعد منطقة الخليج العربى، فقد استطاعت الدول الخمس المطلة عليه، ومنها روسيا وإيران، تطوير الحوار من خلال عقد لقاءات قمة لتقريب وجهات النظر، على غرار قمة عشق أباد التى عقدت فى أبريل ٢٠٠٢، وقمة طهران التى عقدت فى أكتوبر ٢٠٠٧، وحضرها الرئيس الروسى، فلاديمير بوتين، وتم التأكيد خلالها على أن الوضع القانونى للبحر سيتم تحديده بمعاهدة بين تلك الدول، يتم تبنيها بإجماع الدول المطلة على البحر. كما تم الإعلان عن تأسيس منظمة للتعاون الاقتصادى لمنطقة بحر قزوين.

٤- سوريا .. أزمة كاشفة لعمق التعاون الاستراتيجى بين البلدين:

عكست مواقف البلدين من الأزمة السورية مدى تقارب الرؤى والسياسات بينهما حول قضايا المنطقة، حيث تشهد الأزمة السورية استقطابا حادا بين الولايات المتحدة - يدعمها الاتحاد الأوروبى، وتركيا، وقطر، والسعودية من ناحية، وروسيا والصين، تدعمهما إيران وحزب الله من ناحية أخرى.

إذ ترى كل من موسكو وطهران أن واشنطن تسعى إلى إحكام قبضتها على المنطقة، ووضع حد للشراكة المتنامية بين دول المنطقة والقوى الدولية، وفى مقدمتها روسيا والصين، وذلك من خلال إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط جغرافيا وسياسيا، وإضعاف القوى الإقليمية المهمة العربية وغير العربية الكبرى، وخلق كيانات ضعيفة يسهل توجيهها، ولا تمثل خطرا على مصالحها. كما تريان أن تدخلا أمريكيا فى سوريا قد يكون مقدمة "لصوملتها" وتفتيتها، الأمر الذى يخرج سوريا - كما خرج العراق - من المعادلة

الإقليمية، بعد أن كانت فاعلا رئيسيا ومهما بها، ويفتح الباب أمام تصفية الحسابات القديمة بين الولايات المتحدة وإيران، وكسر شوكة طهران.

انطلاقا مما سبق، رفضت الدولتان بشكل قاطع أى تدخل خارجى مباشر أو غير مباشر فى الأزمة السورية، واستخدمت موسكو الفيتو داخل مجلس الأمن ثلاث مرات للحيلولة دون ذلك، وأكدت حتمية الحل السلمى، وجلوس كل الأطراف المعنية على طاولة المفاوضات، لاسيما أنها تتشارك مع إيران فى أن ما يحدث فى سوريا هو "نزاع داخلى مسلح"، أو حرب أهلية، وأن الرئيس السورى بشار الأسد لا يتحمل وحده مسئولية العنف، وإنما يتحمله الطرفان، السلطة والمعارضة. كما أكدتا أن النزاع ليس فقط بين النظام والمعارضة، وأن هناك ما يسمى بـ "القوة الثالثة"، وهى تنظيم "القاعدة" وتنظيمات إرهابية مقربة منه – مثل "جبهة النصرة"، وتنظيم "الدولة الإسلامية فى العراق والشام" (داعش) – التى تنامى نشاطها على نحو ملحوظ، وأصبح يهدد ليس فقط سوريا، وإنما الأمن الإقليمى بصفة عامة. فضلا عن أن استخدام القوة بشكل واسع ضد الآلاف من المقاتلين المدربين والمسلحين، بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرهما من الدول الغربية، بالإضافة الى السعودية، وقطر، وتركيا، وهى التى تحاول "إسقاط السلطة الشرعية"، أمر مبرر من وجهة نظر البلدين، وهو موقف يختلف جذريا عن الموقف الغربى والعربى الذى حمل بشار الأسد وحده مسئولية العنف والمذابح فى سوريا، وفقد الأمل فى الحل السلمى ليتجه إلى الدعم العسكرى للمعارضة من أجل الإطاحة بنظام الأسد.

وقد أكدت روسيا أهمية مشاركة إيران، إلى جانب السعودية، فى مؤتمر "جنيف-٢" الدولى حول سوريا، وضرورة أن يكون هناك تمثيل لكافة الدول التى تؤثر فى مختلف أطراف الأزمة فى سوريا، ومنها إيران. ورحبت موسكو بقرار الأمين العام للأمم المتحدة بان كى مون توجيه دعوة رسمية إلى إيران لحضور المؤتمر، ورأت أن رفض الولايات المتحدة والسعودية مشاركة إيران وغيابها عن المؤتمر يعيق التوصل إلى تسوية عادلة ونهائية للأزمة.

٥- التعاون الروسى - الإيرانى وأمن الخليج العربى:

فى مواجهة المخاوف العربية عامة، والخليجية خاصة، من البرنامج النووى الإيرانى، تؤيد روسيا حق دول الخليج العربى فى امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية، خاصة أنها أعضاء فى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وقد أعربت موسكو عن استعدادها الكامل لتطوير التعاون فى هذا المجال، وكان ذلك من بين المجالات التى تم بحثها خلال زيارة الرئيس بوتين للمملكة العربية السعودية فى فبراير ٢٠٠٧.

ويأتى هذا متسقا مع التوجه العام للسياسة الروسية فيما يتعلق بنشر التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، حيث تتبنى روسيا رؤية اقتصادية بحتة تجاه هذا الأمر، وتراها "صفقة"، ولا تضع أى قيود سياسية على التعاون مع أى دولة فى هذا المجال، مادام تم ذلك علنا، وتحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكان الرئيس بوتين قد اقترح فى يناير ٢٠٠٧ إنشاء شبكة من مراكز التخصيب ومعالجة الوقود تحت مراقبة دولية بهدف إتاحة الفرصة أمام الدول النامية للحصول على الطاقة النووية دون إثارة تخوف أو معارضة من جانب القوى الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة.

على صعيد آخر، أكدت روسيا أنه من غير المتصور أن يؤدى التعاون العسكرى الروسى – الإيرانى إلى تغير جذرى فى التوازن الاستراتيجى فى منطقة الخليج العربى، لعدة أمور، من أهمها أن روسيا لا تزود إيران بأى أسلحة هجومية، وإنما بأسلحة دفاعية لا تؤثر فى ميزان القوى الإقليمى، وأن التوازن الاستراتيجى فى المنطقة يجب أن يأخذ فى الحسبان الترسانة العسكرية الأمريكية الضخمة فى منطقة الخليج، والتى لا قبل لإيران بها، ولا يمكن لهذه الأخيرة التوازن معها، مهما عززت من قدراتها العسكرية. كما أن تعزيز القدرات الدفاعية الإيرانية قد يبدو أمرا مبررا، خاصة بعد التهديدات الأمريكية والإسرائيلية بتوجيه ضربات إلى إيران. وقد أبدت روسيا استعدادا كاملا لبيع منظومات متقدمة من الأسلحة والمعدات العسكرية لدول الخليج وغيرها من الدول العربية، ودون أى قيود سياسية أو تقيد برؤية معينة لما يجب أن يكون عليه ميزان القوى فى المنطقة. إلا أنه فى ظل الهيمنة الأمريكية والغربية عموما على واردات منطقة الخليج من الأسلحة، لم يحدث تقدم ملحوظ فى هذا الإطار.

إن روسيا حريصة على علاقاتها بدول الخليج العربية بقدر حرصها على العلاقة مع إيران. وقد أعلن وزير الخارجية الروسى، سيرجى لافروف، فى فبراير ٢٠١٤ عن استعداد موسكو للإسهام فى تطبيع العلاقات بين إيران ودول الخليج، وأشار إلى أن ضعف الثقة المتبادلة بين الجانبين يسئ لمصالح دول المنطقة، واقترح إطلاق عملية من شأنها أن تسمح ببدء حوار بين الطرفين، وعقد اجتماع دولى حول ضمان الأمن فى منطقة الخليج.

فروسيا معنية لدرجة كبيرة بالاستقرار فى منطقة الخليج، وذلك بالنظر إلى مصالحها الحيوية فى المنطقة، إلى جانب التطلع الروسى للاستفادة من السوق والاستثمارات الخليجية الهائلة، وكذلك تسويق التكنولوجيا الروسية فى المجالات المختلفة.

وتدرك روسيا، من خلال قراءة صائبة للواقع فى منطقة الخليج العربى، أن حفظ الأمن والاستقرار فى المنطقة يبقى رهنا بإرادة مجموعة من الفاعلين فى الإقليم وخارجه، وأن التوافق والتفاهم بين هؤلاء الفاعلين هو العامل الحاسم فى تحقيق الاستقرار الإقليمى. ولذا، فإن تطوير نظام للأمن الجماعى هو الصيغة المثلى لضمان أمن الخليج العربى من وجهة النظر الروسية، وذلك على غرار تجارب أخرى مثل مجموعة شنجهاى. وتختلف الرؤية الروسية فى هذا الخصوص تماما عن رؤية دول كبرى أخرى، والتى ترى فى العلاقات والتفاهمات الثنائية بينها وبين دول الخليج العامل الأهم فى تحقيق الاستقرار من عدمه فى المنطقة.

إذ ترى روسيا أنه من الضرورى إقامة منظومة أمنية إقليمية فى منطقة الخليج، تضم دول مجلس التعاون الست، إلى جانب العراق "وجيرانه"، ومنها بالطبع إيران، وتتضمن إجراءات لبناء الثقة، وتأخذ فى الحسبان مصالح كافة الدول فى المنطقة. وقد أبدت موسكو فى أكثر من مناسبة استعدادها للوساطة فى هذا الشأن. ويظل التقدم نحو إيجاد صيغة ما للأمن الجماعى فى منطقة الخليج رهنا بإرادة الفاعلين من دول الخليج العربى، ورؤيتها لإيران، وآفاق التفاهم معها من ناحية، وخطوات تطمينية حقيقية وجادة تتخذها إيران من ناحية أخرى.